أول الشهر

يحتفل الموظفون الحكوميون والأهليون اثنتى عشرة مرة فى العام بعيد " أول الشهر " عيد صرف المرتبات .

وهم لا يسمونه عيدا ، ولا يفطنون إلى ما فيه من معانى العيد ومظاهره ، لكنه كذلك فى الواقع ، ولعل فرحتهم به تفوق فرحتهم بالأعياد الدينية والقومية المقررة .

هو عيد بكل معانى الكلمة ، ففيه يلبسون هم وذووهم وأولادهم المكوى المنمق من الثياب ، ويجمعون على المائدة ألوانا ممتازة من الطعام ، ويرفهون على أنفسهم بالذهاب إلى دور السينما والتمثيل ، ويقدمون إلى أطفالهم اللعب والهدايا الجميلة ، وينفقون عن سعة فى المقاهى والمساهر وميادين السباق ونوادى الميسر ، وكل موطن من مواطن التمتع الحلال والحرام .

هذا ما نراه فى مطالع الشهور ، وكلما تعاقبت أيام الشهر بدأ الصرف ينقص ، والتمتع يقل ، تبعا لنفاد المرتب وخواء الجيب ؛ فإذا انتصف الشهر بدأ الموظف يقترض ، وبدأت حياته وحياة أسرته تضيق ، وأخذت دفاتره عند البدال والجزار وتاجر القماش وصاحب المقهى وغيرهم تعمر بالحسابات وتثقل بالديون ، ولا حيلة فى المغالطة وتقييد الأربعة خمسة والعشرة اثنى عشر ، ثم يقبل الشهر الجديد فإذا الرواية الأولى تتكرر : أداء للديون ، وبذخ وتمتع بما بقى من المرتب ثم خواء وافلاس !

تلك حال الكثرة الساحقة من موظفينا ومن يعيشون على مرتب الشهر من العمال ومحررى الصحف وكتبة المصالح الأهلية وغيرهم ، أى أنها حال عدد وافر من أبناء الأمة ، ولا شك أن بقية الطوائف تتأثر بهذا النظام ، فالتجار على اختلاف أنواعهم ينتظرون أول الشهر ليستوفوا من الموظفين أقساطهم ، وكذلك ملاك البيوت ثم البنوك التى تداين الموظفين ، ثم الخياطون والحلاقون والخدم وصناع الأثاث وغيرهم ، كل أولئك يتأثرون بنظام الشهر أو تخضع ميزانياتهم لأسلوب حياة الموظفين .

الواقع أن هذه فوضى فاشية فى عالم الموظفين ، وأن الموظف يجب أن يدرك أن حياته ليست مجموعة مواسم يبذخ فيها ويترف ، ثم يؤذى نفسه أغلب أيامه ، ويجر الأذى على الآخرين بسوء نظامه .

ان المرتب هو أجر الموظف على عمله ، أو هو ثمن كده وعرق جبينه بل ثمن شبابه وصحته وعمره الذى يفنيه فى خدمة الديوان أو الشركة أو البنك أو أى عمل هو فى خدمته ، فالعبث بالمرتب ، وتبديده على هذه الصورة الطائشة ، معناه أن صاحبه قد بذل حياته وشبابه وصحته وعمره بغير ثمن ولا جزاء .

و بعد هذا فالمرتب هو رزق الموظف ورزق من فى عهدته أو من سيكونون فى عهدته من زوجة وأولاد وأقرباء ، وهذه العهدة تنمو وتتضخم مع مرور الزمن ، فأول واجب على هذا المسئول أن ينظم الرزق بحيث يفى بمطالب الحياة الحاضرة والحياة المقبلة ، ويجب أن يكون فى باله أنه ان طاوع هذه الفوضى من أول الأمر فستلازمه مهما نما مرتبه ومهما تضخمت أرزاقه ، وستتأصل فى خلقه فلا يستطيع أن يدخر شيئا أو يرد نفسه الى النظام .

يجب أن يضع فى ذهنه ان كان أعزب ، أنه سيتزوج يوما من الأيام ، وتترتب عليه حقوق أسرة بعد أن كان فردا وحيدا ، وانه سينتج أطفالا — إن كان متزوجا — وأن الأطفال سيكبرون وسيحتاجون الى صرف شخصى ونفقات مدرسية ، وما الى ذلك من تكاليف الأسرة ومطالب الأبناء والبنات ، ويجب أن يحسب حساب الأمراض التى قد تفجأه أو أو تفجأ من فى ذمته وتحتاج الى نفقات للعلاج ، إذ الصحة أول مايتعرض للخطر ، وآخر مايستطيع الانسان أن يضمن سلامته أو دوامه .

فإذا أدرك الموظف كل هذه الحقائق وأخذ لها أهبتها ، اقتصادا وتنظيما وتوفيقا بين ماتشتهيه النفس و بين ماتقضى به الحكمة والعقل ، صار أول شهره آخره واتسقت حياته وحياة من يتعامل و إياهم من التجار وسواهم ، ومن هو مسئول عن اعاشتهم من نساء و بنين .

لو سمح الرؤساء لأنفسهم فى الدواوين أن يديموا هذا النصح لمرءوسيهم ، ولو تحرى أصحاب الدوائر والمتاجر والأعمال المختلفة أن يطبقوا هذه الوصايا و يراقبوا هذه التعاليم عند موظفيهم ، لتخلصنا من داء " أول الشهر " ولعدلنا عن هذا العيد السريع القدوم ، السريع الزوال ، ولما أصبح الموظف يستمتع ربع عمره بظلال من النعماء ، و يعانى ثلاثة أرباع عمره الضيق والبأساء .

ان فى الشركات والبنوك الأجنبية حرصا على ضمان استقامة الموظف وحسن نظامه . فهناك يفصلون الموظف اذا عرفوا أنه مضطرب الى حد الاستدانة التى تؤثر فى عمله أو تجره الى القضاء ، وان كانوا لا يتأخرون عن توفية حقوق دائنيه ، من مرتبه أو مكافأته ، لأنهم يرون أنفسهم مسئولين عن موظفهم أدبيا وماديا .

أما الموظف نفسه فلديه من الوسائل ما يقوم به أمره و يصلح حاله ويجنب نفسه الاضطراب الذى يعكر صفو حياته وحياة بيته .

وأول ما يعينه على ذلك أن يضيق من نفقاته ويحتمل بعض الحرمان من الكماليات ، شهرا أو شهرين أو المدة التى تكفيه لاختزان ما يسد به ديونه ، وحبذا لو استطاع توحيد هذه الديون وجعل نفسه تحت رحمة دائن واحد بدلا من أن يتنازعه ويتنازعه عدد كبير من المطالبين قد يوفق فى ارضاء بعضهم ويدخل فى مشكلات مع البعض الآخر ، وبعد أن ينجح فى هذه التسوية يستطيع أن يضع لنفسه ميزانية جديدة ، فيها باب للدخل وباب للمصروفات وثالث "للاحتياطى" . وهذا الاحتياطى أو هذا المدخر هو الذى يسعفه عند المرض أو غيره من الطوارئ . وهو الذى يتكون منه رأس مال يواجه به نمو الأعباء والمطالب . وسيوصله هـذا التنظيم الى أن يشترى كل حاجاته بالنقد لا بالأجل ، وأسعد الناس من لا يجد وراءه مطالب ، ولا يفتح فى دفاتر الدائنين حسابا .

ومن الخير للموظف ألا يجعل نقوده فى جيبه ، بل يكل الاحتفاظ بها والانفاق منها الى زوجته ان كان متزوجا ، أو الى والدته أو والده إن كان أعزب ، ولا يبق فى يده إلا ما يكفى لانفاقه الخاص ، فإن كثرة النقـود تغرى بالصرف ، وتحمل صاحبها على التورط فى نفقات لا معنى لها ، وقد جربنا فى جلسات المقاهى والمشارب على الخصوص ، أن الانسان يشتد سخاؤه واصراره على دفع حساب جميع الجالسين ، ما دامت النقود كثيرة معه ، وأنه ينكمش أو يلتزم الحكمة والقصد ما دام فى جيبه شىء قليل .

ولست أريد أن أسهب فى الكلام على دور الزوجة فى تنظيم المرتب وتدبير ميزانية البيت . فإن التجربة قد دلت على أن الأزواج الذين يتولون بأنفسهم الانفاق قلما ينجون من الارتباكات والاضطرابات ، أما الزوجة التى تشعر بأنها مسئولة عن مطالب زوجها وبيتها وأولادها ، وتنفق كل قرش فى موضعه . وتؤدى لرجلها ولضميرها حسابا عما أنفقت وما أبقت ، فهى تكفل للأسرة كلها الطمأنينة والسعادة والرخاء .

م . م . ح
موظف